«وقيل النظائر في اللفظ والوجوه في المعاني، وضُعِّف، لأنه لو أريد هذا لكان الجمعُ في الألفاظ المشتركة وهم يذكرون في تلك الكتب، اللفظ الذي معناه واحد في مواضع كثيرة، فيجعلون الوجوه نوعًا لأقسام والنظائر نوعًا آخر كالأمثال»[1].

فهذان تعريفان ذكرهما الزركشي، قبل أحدهما وضعف الآخر، فأما الأوَّل فيدل على أنَّ لدينا نوعين من الألفاظ، ألفاظ وجوه، وألفاظ نظائر.

عرف الأولى بأنها: الألفاظ المشتركة التي تستعمل في عدة معان، مثل لها بلفظ قرآني الأمة، واصطلاح «المشتركة» هذا هو اصطلاح علماء اللغة، والمناطقة، ولم يبين الزركشي أيعني الألفاظ المستعملة في القرآن لعدة معان أم الألفاظ المستعملة في اللغة عمومًا في عدة معان؟ أم أنهما سواء؟ وليسا عندنا سواءً، لأنه ربما يوجد بعض ما هو مشترك في اللغة غيرَ وارد في القرآن، أو وارد في القرآن على معنى واحد فقط، وربما يوجد أيضًا ما هو مشترك في القرآن فقط، أي أن تعدُّد معناه حدث أوَّل ما عرفته العربية في الاستعمال القرآني، فلا يمكننا إذن التعميم أو التسوية.

وعرف النوع الثاني بأنه: «كالألفاظ المتواطئة»، فالكاف تدل على أن النظائر ليست هي نفسها الألفاظ المتواطئة لكنها «كهي» أو مثلها.

فهل يكون ذلك لأن المتواطئ عام في اللغة والنظائر هي المتواطئ القرآني؟ أم أن هناك اختلافًا آخر لم ينص عليه الزركشي.

وما هي الألفاظ المتواطئة؟

يدل هذا الاصطلاح المأخوذ عن علم المنطق على: «الألفاظ المتحدة الدالَّة على مسميات مختلفة الحقيقة باعتبار معنى مشترك بينها [2] كدلالة الحيوان على أنواعه، الإنسان والفرس والطائر «وهو في اللغة من وطأ» وواطأه على الأمر مواطأة: وافقه. وتواطأنا عليه وتواطأنا: توافقنا. وفلانٌ يواطئ اسمه اسمي، وتواطئوا عليه: توافقوا... وفي حديث ليلة القدر: أرى رؤياكم قد تواطت في العشر الأواخر، قال ابن الأثير: هكذا روي بترك الهمز، وهو من المواطأة، وحقيقته أن كلاً منهما وطئ ما وطئه الآخر ووطأ الشاعر في الشعر وأوطأ فيه وأوطأه، إذا اتفقت له قافيتان على كلمة واحدة، معناهما واحد، فإن اتفق اللفظ واختلف المعنى فليس بإيطاء.

---

(١) المرجع، نفسه ص ١٠٢، وانظر الإتقان في علوم القرآن ج١ ص ١٤١.

(٢) يحيى بن سلاَّم، التصاريف، نقلاً عن الطوفي، انظر حاشية (١) ص١٩ من مقدمة التحقيق.